

Distr.: General
2 February 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السبعون

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون
البند ٦٨ من جدول الأعمال
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢ شباط/فبراير ٢٠١٥ موجهتان إلى الأمين العام
ورئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

بناء على تعليمات من حكومي، أتشرف بأن أرفق طيه رسالة مؤرخة
٢ شباط/فبراير ٢٠١٥ موجهة إليكم من السيد ري سو يونغ، وزير خارجية جمهورية
كوريا الشعبية الديمقراطية (انظر المرفق).

وقد أرسل السيد ري سو يونغ، وزير خارجية جمهورية كوريا الشعبية
الديمقراطية، رسالة مطابقة إلى السيد سام كاهامبا كوتيسا، رئيس الدورة التاسعة والستين
للجمعية العامة.

وسأكون ممتنا لو عملتم على تعميم، في أقرب وقت ممكن، نص هذه الرسالة
ومرفقها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، في إطار
البند ٦٨ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جا سونغ نام
السفير
الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق

090215 090215 15-01337 (A)



مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٢ شباط/فبراير ٢٠١٥ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

أهدي إليكم تحياتي، وأكتب إليكم هذه الرسالة للإشارة إلى الكشف عن زيف ادعاءات "تقرير لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية" الذي شكّل سندا لاتخاذ "قرار بشأن حقوق الإنسان" يُدين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أثناء الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة.

وكان "تقرير لجنة التحقيق" يستند إلى "شهادات" من أشخاص يُزعم أنهم "هاربون من كوريا الشمالية"، وكانت في صميم هذه الشهادات "الشهادة" التي أدلى بها "الهارب من كوريا الشمالية"، سين تونغ هيوك.

وفي الآونة الأخيرة، اعترف سين تونغ هيوك أمام المجتمع الدولي بأن "شهادته" كانت زائفة.

وهذا يعني أن الأساس الذي استند إليه "القرار المتعلق بحقوق الإنسان" بشأن بلدنا الذي اتُخذ في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة قد انهار مما يبرهن الطبيعة الجائرة إلى أبعد حد للعمل الذي قامت به الولايات المتحدة وغيرها من القوى المناوئة بجلب سين تونغ هيوك وأمثاله إلى منبر الأمم المتحدة، وتنظيم جلسة "الاستماع" المضادة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتعجيل باتخاذ "القرار المتعلق بحقوق الإنسان".

وأود أن أذكركم بالرسائل التي سبق أن أرسلها الممثلان الدائمان في نيويورك وفي جنيف إلى كل من رئيس الجمعية العامة، ورئيس مجلس الأمن، ورئيس مجلس حقوق الإنسان بشأن اعتراف سين تونغ هيوك بإدلائه بـ "شهادة" زور.

ويقوم أولئك الذين لفقوا هذه الوثيقة المزورة، ومن بينهم الرئيس السابق "لجنة التحقيق" المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بنشر مغالطة مفادها أن "تقرير اللجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان" المعادي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يستند إلى "شهادات" أدلى بها المئات من "الهاربين من كوريا الشمالية" وأن سين تونغ هيوك ليس إلا واحدا منهم.

ولو تمكّن هؤلاء من عرض قائمة المئات من "الشاهدين" الذين يزعمون أنهم أجروا مقابلات معهم، فنحن مستعدون للكشف للعالم أجمع عن الهوية الحقيقية لكل شاهد منهم وعن الجرائم التي ارتكبوها والأكاذيب التي رووها واحدا بعد الآخر.

وفي هذه الحالة، سيتضح أكثر أنه قد تم استغلال منبر الأمم المتحدة، حيث يشكل الحياد والموضوعية مبدئين من مبادئ عمل الأمم المتحدة، لشن حملة لابتزاز جمهورية كوريا

الشعبية الديمقراطية باسم الدفاع عن "حقوق الإنسان"، وسيؤدي ذلك إلى تقويض الثقة التي تتمتع بها الأمم المتحدة إلى حد كبير.

وأرجو توجيه انتباهكم الكريم إلى المسائل التالية؛

أولاً، إن "القرار المتعلق بحقوق الإنسان" المناوئ لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي اتخذته الأمم المتحدة وموضع الجدل هنا، يستند إلى معلومات زائفة من الألف إلى الياء.

وثانياً، ينبغي مساءلة الذين يقفون وراء هذا "القرار" لأنهم أقنعوا البلدان التي أيدت "القرار" بروايات كاذبة.

ولهذا الغرض، أود أن أقترح على الأمين العام، مع كامل احترامي، ما يلي.

١ - نظراً إلى أن منبر الأمم المتحدة قد تحوّل إلى مسرح لعرض حملة لابتزاز جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باسم الدفاع عن "حقوق الإنسان"، فأرجو أن تشاركوا في تصحيح هذا الوضع، وأن تُعلموا، في المستقبل القريب، جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن "القرار" الذي أُتخذ في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة قراراً غير قانوني، مبني على ادعاءات كاذبة ومتخذ استناداً إلى معلومات ملفقة، وأرجو أن تتخذوا التدابير اللازمة لإبطال هذا "القرار".

٢ - وقد تآمرت الجهات التي تقف وراء هذا "القرار"، ومن بينها الاتحاد الأوروبي واليابان، للإجبار على اتخاذ هذا "القرار" بتلفيق أكاذيب وروايات زائفة منذ البداية، وهي لم تُجر ولو مقابلة واحدة مع أي مواطن من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عندما قامت بذلك. وأرجو أن تحثوا هذه الأطراف على الاعتراف بهذه الحقيقة بنفسها وأن تعتذر إلى المجتمع الدولي عما بدر منها.

وقد تجاهلت هذه الجهات اقتراحنا بإجراء محادثات ودبرت هذا "القرار" استناداً إلى أكاذيب وافتراءات. وهذا يعني السخرية من الأمم المتحدة وإهانتها.

وإذا سُحب "القرار" الذي تآمر لإعداده الاتحاد الأوروبي واليابان استناداً إلى معلومات ثبت أمام المجتمع الدولي أنها زائفة تماماً، فنحن مستعدون للمشاركة بنشاط في المحادثات وبالتعاون في مجال حقوق الإنسان.

وأتنى أن تنعموا بالصحة الجيدة وأن تكلل أعمالكم المسؤولة بالنجاح.

(توقيع) ري سو يونغ

وزير الخارجية

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية